جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائرخلال الفترة (2014–2024) بالتركيز على مؤشريالحوكمة العالمية ومدركات الفساد كأفق للتشخيص

Attractiveness of Foreign Direct Investment: A Case Study of Algeria during the period (2014-2024) focusing on the Global Governance and Corruption Perceptions indices as a diagnostic horizon

هروال محمد أمين [1]، بايس الاميرة نزيهة[2]

[1]جامعة ابن خلدون –تيارت–،الجزائر، mohamedamine.heroual@univ-tiaret.dz

[2]جامعة ابن خلدون–تيارت–، الجزائر، amiranaziha.bais@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2025/12/15 تاريخ القبول: 2026/03/04 تاريخ النشر:2026/03/15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014إلى غاية 2024، بالتركيز على مدى مساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني وتحليل الدور الحاسم الذي تلعبه مؤشرات الحوكمة العالمية ومدركات الفساد كمحددات لجاذبية هذه التدفقات وتوزيعها القطاعي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، والإجابة على فرضيتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتسمت بالتقلب والتركز في القطاعات الاستخراجية والعقارية (النفط والغاز والمعادن)، مع تسجيل تراجع في الأداء العالمي للجزائر في مؤشري الحوكمة ومدركات الفساد. هذا الأداء الضعيف في المؤشرات المؤسسية يعوق التوجيه الفعال للاستثمار نحو القطاعات المنتجة ويقلل من الأثر المرجو له في عملية تنويع الهيكل الاقتصادي الجزائري، مما يتطلب إصلاحات عاجلة لتحسين الشفافية وبيئة الأعمال.

كلمات مفتاحية:الاستثمار الأجنبي المباشر،الحوكمة،الفساد،تنويع الاقتصاد، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات JEL: F21، K42، O14، P33

Abstract:

This study aimed to diagnose the reality of foreign direct investment (FDI) in Algeria during the period from 2014 to 2024, focusing on its contribution to diversifying the national economy and analyzing the crucial role of global governance indicators and corruption perceptions as determinants of the attractiveness and sectoral distribution of these flows. To achieve the study's objectives and answer its hypothesis, a descriptive-analytical approach was adopted.

The study concluded that FDI flows were characterized by volatility and concentration in the extractive and real estate sectors (oil, gas, and minerals), with a decline in Algeria's global performance on both governance and corruption perceptions indices. This weak performance in institutional indicators hinders the effective allocation of investment to productive sectors and reduces its desired impact on diversifying the Algerian economic structure, thus necessitating urgent reforms to improve transparency and the business environment.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Governance, Corruption, Economic Diversification, Algerian Economy.

Jel Classification Codes:F21, K42, O14, P33.

1.مقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشرForeign Direct Investment(FDI)موضوعا محوريا ذا حداثة متجددة، وأحد القوى الدافعة الأساسية لنمو الاقتصاديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، فهو لا يمثل مجرد تدفقات رأسمالية، بل هو قناة لنقل التكنولوجيا، وتطوير المهارات البشرية، وخلق فرص العمل، والمساهمة الفعالة في التكامل مع سلاسل القيمة العالمية، ولهذا السبب، يحتل مكانة جد هامة في الساحة الدولية، حيث تتسابق الدول، ولا سيما الجزائر كغيرها من الدول العربية والنامية، نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والنهوض بمستوى تنافسيتها.

انطلاقا من هذا المسعى التنموي، أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أولوية قصوى للجزائر، خصوصا في ظل التحديات الهيكلية المتمثلة في التبعية لقطاع المحروقات،فقد دأبت الجزائر على دراسة إمكانية جلب هذه الاستثمارات إليها سعيا منها لتنويع اقتصادها الوطني وترقية صادراتها خارج قطاع الطاقة، ويعزز هذا التوجه من المشاركة في عملية التنمية وتفعيلها، وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام بعيدا عن تقلبات أسواق النفط العالمية.

ومع ذلك، فإن مجرد الرغبة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يكفي، فالمستثمر الأجنبي يبحث عن بيئة أعمال موثوقة ومستقرة. وفي هذا السياق تبرز عوامل غير تقليدية كعوامل حاسمة تحدد اتجاهات التدفقات الاستثمارية، يأتي على رأس هذه العوامل منظومة الحوكمة ودرجات مدركات الفساد في الدولة المضيفة، فبينما تشير الحوكمة الرشيدة (التي تشمل سيادة القانون، وجودة التنظيم، والفعالية الحكومية) إلى بيئة جاذبة، تمثل المستويات المرتفعة لمدركات الفساد عائقا رئيسيا يرفع تكلفة المعاملات ويقلل من شفافية السوق، مما ينفر رؤوس الأموال الأجنبية.

لذا، فإن تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2014-2024)يتطلب بالضرورة تحليل أداء الدولة في هذين المؤشرين العالميين الهامين – مؤشر الحوكمة العالمي ومؤشر مدركات الفساد –لفهم مدى تأثيرهما المشترك في تشكيل جاذبية الاقتصاد الجزائري وتحديد مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرالواردة.

وتكتسي هذه الدراسة حيوية بالغة لكونها تتقاطع مع فترة تحول تشريعي جذري في الجزائر، حيث تسعى لتقييم أثر القانون رقم 22 -18 الذي جاء لتعزيز الجاذبية الاستثمارية؛ ويسمح هذا الإطار الزمني (2014-2024) بإجراء مقارنة دقيقة بين مرحلة اتسمت بالتقلب وضعف الأداء في مؤشرات الحوكمة ومدركات الفساد، وبين مرحلة جديدة تتبنى فلسفة "حماية المستثمر وتحرير المبادرة" كبديل لمنطق تسيير الامتيازات .ويهدف إدراج هذا المتغير القانوني في الدراسة إلى قياس مدى نجاعة الإصلاحات الأخيرة في كسر الجمود الهيكلي، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات المنتجة لتحقيق التنوع الاقتصادي المرجو

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد ارتأينا طرح الإشكال التالي:

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهمت بيئة الحوكمة ومستويات الشفافية (مدركات الفساد) في تحديد مسار جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2014-2024)؟

من الإشكالية الرئيسية تتبلور لدينا الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو واقع وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2014-2024)، وما هي أهم قطاعاته

-ما هو تقييم أداء الجزائر في مؤشري الحوكمة العالمية ومدركات الفساد خلال الفترة (2014-2024)؟

-هل نجحت سياسات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للقطاعات غير النفطية؟

فرضية الدراسة:تكمن فرضية الدراسة في:

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة محدودة في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014-2024)، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف الأداء في مؤشرات الحوكمة العالمية وارتفاع مستوى مدركات الفساد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تشخيص وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر خلال الفترة (2014-2024)، حيث تسعى إلى تقييم حجم هذه التدفقات وتوزيعها القطاعي، مع تحديد مدى مساهمتها الكمية والنوعية في عملية تنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن التبعية لقطاع المحروقات. كما تتجه الدراسة نحو تحقيق هدف تفسيري مهم يتمثل في تقييم الأداء المؤسسي الجزائري من خلال مؤشري الحوكمة العالمية ومدركات الفساد، وتفسير كيف يؤثر مستوى هذين المؤشرين كمحددات أساسية في توجيه أو عرقلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرنحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.كماترمي هذه الدراسة إلى استخلاص نتائج دقيقة تسمح بتقديم مجموعة من التوصيات والسياسات العملية التي يمكن أن تعزز من جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية، وتحسن من بيئة الأعمال والحوكمة، بما يدعم الاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة ودحض المعوقات التي تقف وراء ذلك.

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضية المطروحة حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال إجراء دراسة نظرية شاملة للموضوع تطرقنا فيها إلى أهم وأحدث المؤلفات العلمية ذات الصلة بالموضوع، ومن ثم تحليل البيانات التاريخية واستقراء الواقع الاقتصادي من خلال تحليل المناخ الاستثماري في الجزائر.

تقسيمات الدراسة:

وللإجابة على هذا التساؤل المطروح قمنا بإعداد هذه الدراسة وذلك من خلال محورين أساسيين حيث تطرقنا في المحور الأول إلى المفاهيم النظرية الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في المحور الثاني حاولنا من خلاله تدعيم المحور الأول بدراسة تحليلية تطرقنا من خلالها إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2014-2024).

2.المحور الأول: المفاهيم النظرية الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المحور سنحاول الوقوف على أهم الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال ما يلي:

1.2 تعريفالاستثمار الأجنبي المباشر وأهم خصائصه:

سنتطرق في هذه الجزئية إلى أهم المفاهيم التي تخص مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى أهم ميزاته كالتالي:

1.1.2تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر سنقوم بتقديم مفهوم للاستثمار إذ يعرف على أنه: توظيف طويل الأجل لرأس المال الذي خصصته المنشأة من أجل تدعيم وضعها الاقتصادي وتحسينه،[1](**مزياني، دبة، (2019)**،

ص04)، ونقسمه إلى استثمار محلي وآخر أجنبي والذي بدوره ينقسم إلى استثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر حيث يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر في اعتبار هذا الأخير يتعلق بشراء المستثمرين للأوراق المالية بهدف المضاربة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يخول للمستثمر حق الرقابة والإشراف على أمواله.[2] (**سي فضيل، حيتالة، ص106**)في حين الاستثمار الأجنبي غير المباشر(المحفظية) :يقصد به الاستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية ويكون مرتبط بأسواق الأوراق المالية لأنها الوحيدة القادرة على تنفيذ عمليات الاستثمار بهذا الشكل،[3](**زغيب، (2005)، ص148**)وبهذا يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوي أو تفوق10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية فيها بالوحدة التابعة أو الفرع.[4](**الرباع، (2016)، ص347**)

ولقد تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف العديد من الهيئات الدولية أبرزها:

-تعريف صندوق النقد الدولي**Fonds Monétaire International (FMI)**: لقد اعتبر استثمار أجنبي مباشر كل تلك الاستثمارات التي تساهم في مؤسسة أجنبية وفي تسييرها ويمكن أن تظهر بعدة أشكال كمساهمة في رأس المال الاجتماعي وفي الأرباح المعاد استثمارها وكل أنواع القروض الآتية من البلد الأم.[5](**زغيب،ص150**)

-تعريف المنظمة العالمية للتجارة **Organisation Mondiale du Commerce(OMC)**: هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد المنشأ) حيث يتم استخدام أصوله في بلدان أخرى (البلدان المضيفة) بقصد استغلالها.[6](**Djaballah,** (**2018**), **p547**)

-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD)**: الاستثمار الأجنبي على أنه:" ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر[7](**الطيب، شربيط، (2022)، ص32**)

-تعريف تقرير الاستثمار العالمي: بأنه ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله للمستثمر الأجنبي أي حصة مسيطرة لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى، ويكون للمستثمر دورا فعالا في إدارة الاستثمار.[8](**شرقوق، ص204**)

-تُعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها: تلك الاستثمارات التي يتمتع أصحابها بدور فعلي في إدارتها واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشاريع الاستثمارية[9].(**بوهنة، عمارة، (2019)، ص31**)

-كما أن هناك من عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه : تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة ما إلى أصول الاقتصاد العيني في الدولة المضيفة والتي لابد أن يتوافر بها مجموعة من الشروط لعل من أهمها نسبة المشاركة والتدخل في تكوين استراتيجيات المنشأة وإدارتها.[10](**حميود، زوقارت، (2020)، ص252**)

-وعرفه آخرون: بأنه ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. [11](**شرقوق، ص204**)

خلاصة التعاريف السابقة تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل استثمار يمنح المستثمر الأجنبي حصة في المشروع، مما يترتب عليه حقه في الإدارة والتحكم الجزئي أو الكلي في سير العمليات، بما يتناسب مع حجم تلك الحصة.

2.1.2خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: يشتمل الاستثمار الأجنبي المباشرعلى عدة خصائص تميزه عن الاستثمار المحلي منها:

-تصدير رؤوس الأموال من جانب أصحابها في البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛

-وجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر الأجنبي؛[12](**محفوظي، لبسط، ص117**)

-المرونة في اختيار أدوات الاستثمار نظرا لتعددها وتنوعها من حيث العائد والمخاطر؛

-إن التعدد النوعي والجغرافي لأدوات الاستثمار يؤدي إلى توزيع المخاطر وتقليل أثرها على عوائد المستثمرين؛

-استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة بشكل موسع يساعد على اتخاذ القرار وتحديد الاستثمار المناسب؛

-ارتفاع درجة المخاطر في حالة تغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية، وارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة؛[13](**مقحوت، نصيب، ص36**)

-الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة؛

-يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في تحويل الأرباح المترتبة عليه ؛

-يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق هذا الاستثمار بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لوجوده؛

-تعبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ؛

-يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة؛

-يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع.[14](**بن سمينة، ص ص 341-342**)

2.2أشكالالاستثمار الأجنبي المباشر وتقسيماته:سنحاول الوقوف على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم تقسيماته كالتالي:

1.2.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: تتجلى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:[15](**تليلاني، (2019)، ص ص 711-712**)

-كيفية إنشاء المشروعات في البلد المضيف؛

-دوافع الاستثمار في الدول المضيفة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي؛

-الاستثمار الباحث عن الأسواق(الاستثمار الأفقي)؛

-الاستثمار الباحث عن المصادر الطبيعية؛

-الاستثمار الباحث عن الكفاءة (الاستثمار الرأسي)؛

-الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية.

2.2.2تقسيمات الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر وفق عدة معايير نذكر منها:

-المملوك كليا للأجانب: يعني هذا النوع من الاستثمار احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته،[16](**مرابط، (2019)، ص186**)وتعتبر المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر صور الاستثمار المباشر تفضيلا لدى هذا المستثمر لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه أما بالنسبة للدول المضيفة وخاصة النامية منها فإنها كثيرا ما تتردد بل تحجم عن قبول هذه الاستثمارات في أغلب الأحيان في التصريح لهذا المستثمر، أو الشركات بالتملك الكامل لمشاريع الاستثمار.[17](**عبد اللاوي، ص20**)

-الاستثمار المشترك: ويتمثل بالمشروع الذي تمتلكه أو تشارك فيه دولتان أو أكثر، ولا تقتصر المشاركة على رأس المال فقط، بل تمتد لتشمل الإدارة والخبرة، براءة الاختراع والعلامات التجارية، ويرى البعض أن هذا الشكل ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيه شركة دولية تمارس حقا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية من دون السيطرة الكاملة عليه، ولهذا الشكل سمات عدة أهمها: أنه إتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل الدولة المضيفة، والطرف الوطني يكون تابعا للقطاع العام أو الخاص، وقد يشارك أحد الأطراف بحصة رأس المال كله بينما يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا مثلا، وبكل الأحوال للطرفين حق المشاركة في إدارة المشروع.[18](**بوحديد، ص ص 159-160**)

-الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي متفق عليه[19].(**بوعزيز، (2017)، ص26**)

–عملياتالاندماجوالاستحواذ :وهيقيامشركةبالاندماجمعشركةأخرىأوشرائها،وقد زادتهذهالعملياتفيالفترةالأخيرةوأصبحتمصدراأساسياللاستثمارالأجنبيالمباشر[20] **(نفس المرجع)**

–أشكال أخرى: تتعلق بتدويل الإنتاج والتعاون الدولي، تتميز بالمرونة أكثر اتجاه المستثمر الأجنبي كالشركات المختلطة والعقود البسيطة للمعالجة الفرعية والإعفاء والتنازل من أهمها:

الرخص وتكمن في الاتفاقيات بموجبها تسمح المؤسسات الأجنبية والمالكة للشهادات والترخيصات في التنازل عنها لمؤسسة محلية، وثانيا الانتاج من الباطن هو اتفاق يحصل بين مؤسستين إحداهما تصدر الأمر والثانية تنتج من الباطن أي انجاز جزء من الإنتاج أو كله، وثالثا عقود التسيير التي تعني تعاقد مؤسستين: الأولى أجنبية والثانية محلية على أن المؤسسة الأجنبية تؤمن تسيير المؤسسة المحلية أو انجاز مشروع معين. وذلك لفترة محددة وعند انتهائها تحول القدرات إلى الشركاء المحليين حيث يتسنى لهم تحقيق انطلاقة فعلية لمؤسساتهم ومشاريعهم ورابعا هناك العقود المبرمة في مجال البترول والتعدين.[21] **(ساحي، ص224)**

2.3مؤشرات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: سنحاول التركيز في هذا الجزء على أهم مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى أهم العراقيل والمعوقات التي تقف وراء ذلك

1.3.2مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: أهم مؤشرات المناخ العام للاستثمار في الجزائر كما يلي:

–مؤشر الحرية الاقتصاديةIndex of EconomicFreedom(IEF): يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على عشرة متغيرات هي: حرية الأعمال، حرية التجارة، حقوق الملكية، التحرر من الفساد، الحرية الجبائية، حجم الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، حرية العمل، الحرية المالية. ويقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام أقصاها حرية مرتفعة جدا [100–80]وأدناها حرية منعدمة[0–49،4].[22] **(حليمي، (2018)، ص14)**

–مؤشر القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني: كلما تميزت هذه القدرة بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار، ويستدل على ذلك من خلال أربعة مؤشرات هي:[23] **(عيساني، سلالي، (2016)، ص25)**

- ✓ قيمة الاحتياطات الدولية من النقد؛
- ✓ عجز الموازنة العامة للدولة.

–مؤشرالقوة التنافسية للاقتصاد الوطني: ويمكن الاستدلال على ذلك باستخدام مؤشرين هما: [24] **(نفس المرجع، ص26)**

- ✓ معدل نمو الصادرات: إذا زادت من سنة إلى أخرى فإن ذلك يدل على قدرة الاقتصاد الوطني على جذب المزيد من الاستثمار بل ستتزايد القوة التنافسية داخل الاقتصاد نفسه؛
- ✓ معدل العائد على الاستثمار: إذا ارتفع هذا المعدل فسيكون الاقتصاد جاذبا للاستثمار ويجب في كل الأحوال أن يكون متوسط معدل العائد على الاستثمار أكبر من سعر الفائدة في السوق.

-**مؤشر قوة الاقتصاد واحتمالات نموه وتقدمه:** ويستدل على قوة الاقتصاد على مؤشرين هما:[25](**نفس المرجع**)

- ✓ معدل النمو: إذا زاد هذا المعدل من سنة إلى أخرى دل على قوة الاقتصاد وسيكون جاذبا للاستثمار؛
- ✓ معدل التضخم: أي معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإذا ارتفع هذا المعدل أدى إلى ضعف الاقتصاد الوطني ويصبح طارد للاستثمار.

2.3.2معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: رغم كل التدابير والإجراءات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تظل الجزائر من الدول الأقل جذبا لها، ويرجع هذا طبعا إلى مجموعة من العوامل يراها الباحثون أنها تتعلق بعدة جوانب أهمها مايلي:[26](**حاشي، ص46**)

المعوقات الاجتماعية: نلخصها في النقاط التالية:[27](**مجلح، ص256**)

-غياب ثقافة الادخار والاستثمار لدى غالبية أفراد المجتمع؛

-ضعف البنى التحتية وضعف الخدمات المقدمة؛

-تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة.

عوائق قانونية وسياسية: وتتمثل في:

-كثرة القوانين وعدم استقرارها حيث تمتاز الجزائر بكثرة إصدارها لقوانين وتعديلات جديدة، وهذا يعتبر عامل طرد للمستثمر الأجنبي حيث يزرع فيهم الشك والخوف؛:[28](**بحري، (2020)، ص ص 149-150**)إذ لابد منتقديم القانون 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار كحل جذري لهذه المشكلة، من خلال تكريسه لمبدأ **"عدم رجعية القوانين"**وضمان الاستقرار التشريعي لمدة لا تقل عن فترة الاستفادة من المزايا[29](**الجريدة الرسمية، العدد50، (28 يوليو 2022)**)، مما يساهم في تبديد شكوك المستثمرين الأجانب.

-عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات؛

-غياب قانون واضح للأملاك المنقولة والعقار؛

-عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي ؛

-غياب الاستقرار السياسي لمدة طويلة في الجزائر لعب دور كبيرا في عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاعات خارج المحروقات.[30](**بحري، مرجع سبق ذكره**)

المعوقات الإدارية: تتمثل هذه العراقيل في:[31](**بونان، زواويد، (2018)، ص ص 115-116**)

-البيروقراطية والتعقيدات الإدارية؛

-انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين؛

-تعثر إجراءات الخوصصة؛

-صعوبة الحصول على العقار الصناعي غير أن القانون 22-18 عالج هذا التشتت عبر تفعيل "الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (**AAPI**) "**Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement**كشباك وحيد وبصلاحيات واسعة، وربط منح العقار الاقتصادي بالمنصة الرقمية لضمان العدالة في التوزيع؛[32](**الجريدة الرسمية**)

-تعدد مراكز القرار والهيئات المكلفة بمجال الاستثمار؛

-اعتماد السلطات الجزائرية على المادة4 مكرر في قانون المالية التكميلي2009 التي تتمم أحكام المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بفقرة 3 محررة كما يأتي[33](**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد44**)

المادة 140 (**الفقرة 3**:تمنح للدولة وللمؤسسات العمومية الاقتصادية، **حق الشفعة** على كل تنازل عن حصص المساهمين الأجانب أو لصالحهم"، والتي أضيفت إلى الأمر رقم 03-01 المتعلق بالاستثمار؛

-ارتباط وخضوع كل النشاطات الاقتصادية لترخيص مسبق والذي يتطلب 30 مرحلة قبل الحصول على هذا الترخيص لتجسيد الاستثمار، ولهذا فإقامة شركة أو مؤسسة يستمد إلى 3 أو 4 سنوات.

العائق المالي: إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات العائق المالي: إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات منذ 1993 لم يعد حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها فالصيرفيون يرجعون السبب إلى كون المشاريع المقدمة ليست قابلة للتمويل (غياب دراسات جدوى جيدة، غياب أموال خاصة أو ضمانات كافية ....) ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة.[34](**همال، حفيظ، (2005)، ص387**)

2. المحور الثاني: الإطار التحليلي لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2014–2024).

سنقوم من خلال هذا المحور بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال العناصر الموالية:

1.3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وأهم مصادر تدفقاته

3

من أهم المؤشرات التي تعكس لنا طبيعة المناخ الاستثماري في هذا البلد فكبر حجم هذه الاستثمارات يعطي لنا صورة عاكسة على أن هناك تشجيع للاستثمار الأجنبي داخل هذا الأخير والعكس صحيح ومن خلال هذا الفرع سنقوم بدراسة وتحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2014-2024) من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول 01: تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

مليون دولار

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

1507	**2014**
585-	**2015**
1636	**2016**
1232	**2017**
1475	**2018**
1382	**2019**
1140	**2020**
870	**2021**
255	**2022**
1216	**2023**
1439	**2024**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات منظمة الأونكتاد على الرابط: unctadstat.unctad.org(consulted on 09/09/2025)وتقرير البنك الدولي.

(consulté le)https://unctadstat.unctad.org/FR/Exploration.html

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم(01) الذي يظهر لنا بيانات حجم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرالواردة إلى الجزائر بين عامي 2014 و 2024، يتضح أن المسار الاقتصادي اتسم بالتقلب الشديد والمرونة في التعافي، حيث بدأت الفترة بقيمة مرتفعة (1.507 مليون) ثم واجهت صدمة غير مسبوقة في عام 2015 بتسجيل تدفق سالب (-585 مليون)، ما يشير إلى عمليات سحب استثمارات واسعة النطاق نتيجة لأزمة اقتصادية أو تغييرات تنظيمية، إلا أن الاقتصاد أظهر قدرة عالية على الامتصاص والتعافي الفوري ليصل إلى ذروته (1.636 مليون) في 2016، تلت ذلك مرحلة تراجع طبيعي حتى بداية جائحة كوفيد-19 في 2020، ثم انخفاض حاد في 2022 (255 مليون)، والذي يمثل أدنى مستوى إيجابي بسبب ضغوط الأزمات العالمية، لكن السنوات الأخيرة 2023و 2024سجلت تعافيا قويا ومستمرا، حيث وصلت التدفقات إلى (1.439 مليون) في 2024والذي كان نتيجة مباشرة لبدء سريان مفعول هذا القانون 22-18 (الذي تمت الاشارة اليه سابقا) الذي أحدث نقلة نوعية من "تسيير الامتيازات" إلى "حماية المستثمر وتحرير المبادرة"، مما يدل على نجاح الإصلاحات التشريعية الأخيرة وجهود تنويع الاقتصاد بعيدًا عن المحروقات في استعادة ثقة المستثمرين وجذب استثمارات جديدة، مع التأكيد على أن التحدي المستقبلي للجزائر يكمن في تحويل هذا التعافي إلى نمو مستقر ومطرد يقلل من التقلبات الحادة.

2.1.3 تطور مخزونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر: عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأهميته، وفيما يلي توضيح لتطور مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2014-2024)

الجدول 02: تطور مخزونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر (مليون دولار)

السنوات	مخزونات تدفقات (IDE)

2014	28239
2015	27654
2016	29291
2017	30523
2018	31998
2019	33379
2020	34519
2021	35389
2022	35643
2023	36860
2024	38299

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات منظمة الأونكتاد على الرابط: unctadstat.unctad.org(consulted on (09/12/2025)

على عكس التقلبات الحادة في التدفقات السنوية، تظهر بيانات مخزونان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة من 2014 إلى 2024 نموا تراكميا ثابتا ومتصاعدا بشكل شبه متواصل، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية من 28.2 مليار دولار إلى أكثر من 38.2 مليار دولار، مما يؤكد أن البيئة الاستثمارية الجزائرية تتمتع بمرونة هيكلية عالية في الحفاظ على الأصول الأجنبية؛ فالزيادة المستمرة في المخزون، حتى في السنوات التي شهدت فيها التدفقات السنوية انخفاضات جذرية أو أرقاماً سالبة، تشير إلى أن ثقة المستثمرين الأجانب طويلة الأجل تظل قوية، حيث يفضلون الإبقاء على استثماراتهم القائمة والاحتفاظ بحصصهم السوقية، مما يجعل المخزون دليلا ساطعا على استدامة قاعدة رأس المال الأجنبي وقدرتها على تجاوز الصدمات الاقتصادية المؤقتة، وبالتالي فإن الصورة الإجمالية للمخزونات تؤكد قوة العوامل الجاذبة الأساسية للجزائر في الاحتفاظ بالأصول الأجنبية واستمرار نموها التدريجي رغم التقلبات الدورية.

2.3أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة للجزائر سنتي (2023–2024)

من خلال هذا الجزء سنحاول الوقوف على أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشرة الصادرة والواردة إلى الجزائر خلال سنتي 2024-2023

1.2.3أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر بنهاية سنتي 2023–2024

الجدول03: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال (2023–2024)

السنوات	2023	2024	الحصة من الإجمالي العربي
الجزائر	2894	2947	%0.4

Source: FDI Market

تظهر بياناتالجدول أعلاه تحليل أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر بين عامي 2023 و2024، والتي تشكل حالة من الاستقرار والنمو التدريجي الهادئ، حيث ارتفعت القيمة من 2894 مليون دولار إلى 2947 مليون دولار،

مسجلة زيادة مطلقة قدرها 53 مليون دولار؛ ورغم هذا المنحى التصاعدي، إلا أن مساهمة الجزائر في المشهد الاستثماري الإقليمي تظل متواضعة، إذ لم تتجاوز حصتها 0.4% من إجمالي الأرصدة العربية، مما يعكس توجها اقتصاديا يرتكز بشكل أساسي على توطين رؤوس الأموال داخل السوق المحلية مقابل حذر في التوسع الاستثماري الخارجي، والذي غالبا ما ينحصر في نشاطات الشركات الكبرى التابعة للدولة في قطاع الطاقة، وهو ما يبرز الحاجة الملحّة لتطوير استراتيجيات تدعم تدويل المؤسسات الوطنية وتنويع محافظها الاستثمارية خارج الحدود لتعزيز حضورها في الخارطة الاقتصادية العربية والدولية.

3.2.3أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بنهاية سنتي 2023-2024 (مليون دولار)

الجدول04: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر خلال (2023-2024)

الدولة	2023	2024	الحصة من الإجمالي العربي 2024
الجزائر	36860	38299	%3.2

Source: FDI Market

تشير بيانات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بين عامي 2023 و2024 إلى منحى تصاعدي يعكس تحسنا تدريجيا في جاذبية السوق الوطنية للاستثمارات الدولية، حيث ارتفع حجم الأرصدة من 36.860مليون دولار في سنة 2023 إلى 38.299مليون دولار بنهاية عام 2024، محققا زيادة صافية قدرها 1.439مليون دولار؛ ويعكس هذا النمو، المقدر بحصة 3.2%من إجمالي الأرصدة الوافدة للدول العربية، نجاعة نسبية للإصلاحات التشريعية والمحفزات التي تضمنها قانون الاستثمار الجديدرقم **18-22**، الصادر في جويلية 2022، الذي يمثل نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي الجزائري، حيث انتقل من منطق "تسيير الامتيازات" إلى منطق "حماية المستثمر وتحرير المبادرة". لتعزيز ثقة الاستثمارات الأجنبية، وبالرغم من أن هذه الحصة تضع الجزائر في موقع متقدم ضمن الاقتصادات المغاربية، إلا أنها تظل بحاجة إلى تكثيف الجهود لتنويع القطاعات المستقطبة خارج المحروقات لرفع مساهمتها في الكتلة الاستثمارية العربية وتحقيق قفزات نمو أكثر شمولية.

3.3التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال (2003-2023)

إن الموقع الاستراتيجي للجزائر، والموارد الطبيعة التي تزخر بها، وكذا الاستقرار الاقتصادي التي تنعم به كلها عوامل من شأنها استقطاب المستثمرين إليها ويمكن توضيح أهم الدول المستثمرة في الجزائرخلال الفترة (2003-2023)فيما يلي:

1.3.3التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال (2003-2023)

سيتم ايضاح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: أهم خمسةدول مستثمرة في الجزائر وحصة التكلفة الاستثمارية للفترة (2003-2023)

الدولة المستثمرة	النسبة المئوية للحصة من التكلفة الاستثمارية
الصين	13.5
فرنسا	10.0
الامارات	9.5
مصر	6.4
إسبانيا	5.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص11، متاح على الموقع:

https://www.dhaman.org

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح بيانات حصص التكلفة الاستثمارية لأهم خمس دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)يظهر بأن هناك تحولا واضحا في خارطة الشراكة الاقتصادية، حيث تتصدر الصين القائمة بهيمنة مطلقة، مستحوذة على 13.5%، مما يؤكد ترسيخها كشريك استراتيجي رئيسي في مشاريع البنية التحتية والقطاعات ذات التكلفة العالية. وفي المرتبة الثانيةنجد فرنسا بنسبة 10.0%، ثم تبرز الإمارات بحصة 9.5%، تليها مصر بحصة 6.4%، مما يدل على الحضور القوي والمتزايد لرأس المال العربي المنافس في السوق الجزائري. في المقابل، تسجل الدول الأوروبية التقليدية حصصا أقل، حيث تأتي إسبانيا بحصة 5.8%، مما يعكس تغيرا في مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الجزائر على مدى العقدين.

2.3.3التنويع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر: تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات من أهمها ماسنقوم بتوضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2003–2023)

قطاع النشاط	النسبة المئوية
الفحم والنفط والغاز	17.6
المعادن	17.4
العقارات	17.3
الصناعات الكيميائية	15.9
النقل والتخزين	5.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص11، متاح على الموقع:

https://www.dhaman.org

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يظهر بيانات التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الطويلة (2003-2023) تركيزا لافتا ومقلقا في القطاعات ذات الطابع الاستخراجي والعقاري، مما يثير تساؤلات حول فعالية جهود التنويع الاقتصادي. إذ يتصدر قطاع الفحم والنفط والغاز القائمة بنسبة 17.6%، يليه مباشرة قطاع المعادن 17.4%، ثم قطاع العقارات 17.3 %هذا التقارب الشديد في النسب بين القطاعات الثلاثة يوضح أن أكثر من نصف التدفقات الاستثمارية الأجنبية (حوالي 52.3%) تتجه نحو موارد طبيعية غير متجددة أو قطاعات غير إنتاجية بشكل مباشر، وعلى الرغم من أهمية قطاع الصناعات الكيميائية بحصة بلغت 15.9%التي قد تخدم القطاع الهيدروكربوني، إلا أن الحصة المخصصة لقطاع النقل والتخزين 5.8 %تبدو متدنية، مما قد يشكل عائقا هيكليا أمام تطوير البنية اللوجستية اللازمة لدعم الصناعات التحويلية وترقية الصادرات خارج المحروقات، الأمر الذي يؤكد أن الاستثمار الأجنبي لا يزال مرتبطا بالهيكل الاقتصادي التقليدي للبلاد.

4.3المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال سنة 2023

يمكن ايضاح ذلك من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم 07: توزيع المشاريع الاستثمارية، عدد الشركات والوظائف، وتكاليها في الجزائر خلال سنة (2024)

السنة2024	الدول المستثمرة في الجزائر	الدول المستقبلة لمشاريع الاستثمار من الجزائر	الدول المستقبلة للمشاريع الواردة للجزائر
عدد المشاريع	1	3	12

عدد الشركات	1	3	/
عدد الوظائف	15	595	3604
تكلفة المشاريع(مليون دولار)	1	128	452

Source: FDI Markets

يقدم الجدول تحليلا متباينا ومثيرًا للاهتمام لتدفقات الاستثمار في الجزائر خلال سنة 2024، يكشف عن هيمنة واضحة للاستثمارات الواردة وتواضع في المشاريع الصادرة، يتضح أن الجزائر كانت **جاذبة بشكل أكبر بكثير** للمشاريع الاستثمارية الواردة إليها مقارنة بنشاطها الاستثماري الصادر أو المشترك، حيث استقبلت **12مشروعا** بتكلفة إجمالية بلغت **452 مليون دولار**، ووفرت هذه المشاريع العدد الأكبر من فرص العمل بواقع **3604وظيفة**، وفي المقابل يظهر نشاط **الاستثمار الجزائري الصادر** للخارج تفوقا في عدد المشاريع (3 مشاريع) وتكلفتها **128مليون دولار** (مقارنة بالاستثمار المشترك (مشروع واحد وتكلفة 1 مليون دولار)، مع خلق عدد كبير نسبيا من الوظائف **595وظيفة**خارج البلاد، مما قد يشير إلى سعي الشركات الجزائرية للتوسع الإقليمي، أما الاستثمار المشترك بين الجزائر والدول المستثمرة فيها، فيبدو محدودا للغاية، حيث اقتصر على مشروع وشركة واحدة بتكلفة رمزية (1 مليون دولار) وعدد قليل جدا من الوظائف (15 وظيفة)، وعموما هذه الأرقام تؤكد على أن **المحرك الرئيسي للنشاط الاستثماري** في الجزائر لعام 2024 كان هو **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد**، الذي يمثل القوة الدافعة لخلق فرص العمل وتنشيط رأس المال في الاقتصاد المحلي.

5.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والعالم خلال الفترة (2020–2024): يمكن عرض إحصائياته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 08:تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربيةخلال الفترة(2020–2024)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
مصر	5852	5122	11400	9841	46578
السعودية	1621	28350	26710	22803	15737
سلطنة عمان	1914	8793	5480	4745	8685
لبنان	1607	600	561	1067	1843
المغرب	1419	2266	2260	1055	1639
الجزائر	1140	870	255	1216	1439
البحرين	1021	1779	1951	7226	2478

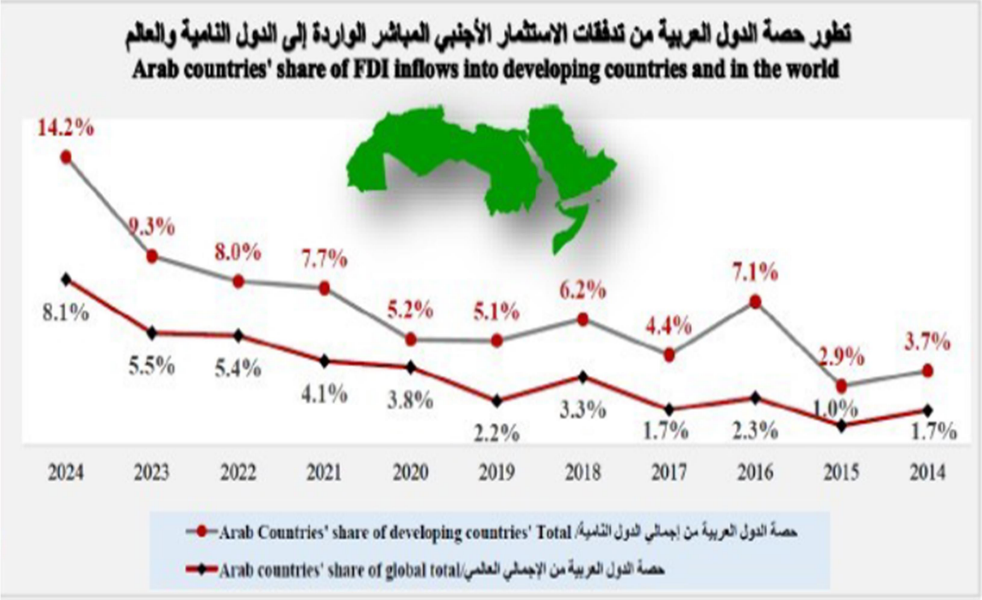
المصدر: unctad, fdi/mnedatabase(www.unctad.org/fdistatistics)تم الاطلاع بتاريخ2025/10/09

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكن القول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية بين عامي 2020 و 2024 شهدت مسارا اقتصاديا معقدا، حيث يمثل عام 2020نقطة انطلاق متأثرة بجائحة كورونا، التي كبحت الاستثمارات الجديدة عالميا، لتسجل المنطقة إجمالي تدفقات منخفضا نسبيا (14.5 مليار دولار)، لكن السنوات اللاحقة شهدت تعافيا هائلا ومتباينا، مدفوعا بالتحفيزات الاقتصادية وبرامج الإصلاح بعد الجائحة؛ فبينما قادت المملكة العربية السعودية (2021–2023)ومصر(2024)، مع طفرة استثنائية بلغت 46.5 مليار دولار نتيجة صفقات ضخمة لتعويض التباطؤ ما بعد

الجائحة) مسار النمو الإقليمي، أظهرت دول مثل سلطنة عمان والبحرين قفزات ملحوظة متأخرة، في حين كشفت دول أخرى مثل الجزائر والمغرب عن هشاشة أكبر في مواجهة التباطؤ، حيث انخفضت تدفقاتها إلى أدنى مستوياتها في 2022 قبل أن تعود للتعافي في 2023 و 2024، وظلت لبنان تعاني من ضعف استثماري عميق؛ مما يبرز أن الاستجابة لآثار الجائحة أدت إلى تزايد التفاوت، مع تركز الاستثمارات في الدول التي سارعت في تطبيق الإصلاحات الهيكلية لجذب رؤوس الأموال الجديدة في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة العالمية الوارد إلى الدول النامية ومختلف دول العالم خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إل غاية سنة 2024 يمكن ايضاحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة إلى الدول النامية والعالم ، خلال الفترة(2014– 2024)



المصدر: تقرير الاستثمار العالميunctadالأونتكاد لسنة **2024**

نلاحظ من خلال الشكل رقم(01) أن حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الواردة إلى العالم و الدول النامية قد شهدت اتجاها عاما تنازليا وتذبذبا حادا على مدار الفترة (2014-2024). ففي بداية الفترة (2014)، بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية 1.7%، ومن إجمالي تدفقات الدول النامية 2.9%، وقد تراجعت هذه الحصص بشكل حاد في عام 2015 لتصل إلى 1.0%و 5.5%على التوالي، ثم عاودت الارتفاع لتسجل أعلى مستوياتها خلال الفترة في عام 2024 بنسبة 8.1%من الإجمالي العالمي و 14.2%من إجمالي الدول النامية، مما يشير إلى تعافٍ واضح ومؤقت في جاذبية المنطقة خلال تلك السنة، بالرغم من أن الفترة الزمنية بين 2015 و 2019 كانت تتسم بانخفاض حاد في الحصة من التدفقات العالمية، حيث تراوحت بين 1.0%و 2.2%، مما يعكس تأثر المنطقة بالظروف الاقتصادية والسياسية خلال العقد الماضي.

6.3 إضاءة على مؤشري مدركات الفساد والحوكمة العالمية :

سنقوم بالتركيز على أهم مؤشرات الاستثمار الأجنبي في الجزائر (مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الحوكمة العالمي من خلال ما يلي:

1.6.3مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال (2023–2024): يمكن إظهار ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر مدركات الفساد لسنتي 2023–2024

المؤشر	2023	2024
مؤشر مدركات الفساد	104	107

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متاح على الموقع:

https://www.dhaman.org

حسب بيانات الجدول أعلاه الذي يبين ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد تراجعًا طفيفًا بين سنتي 2023 و 2024، حيث انخفض ترتيبها العالمي من المركز 104 في عام 2023 ليصبح المركز 107 في عام 2024 ، هذا التراجع بثلاثة مراكز يشير إلى أن مدركات الفساد قد ازدادت سوءا أو أن الدول المنافسة قد حققت تحسنا ملحوظا في إدراك الشفافية ومكافحة الفساد، ويعكس هذا الانخفاض ضرورة بذل مزيد من الجهود لتطبيق إصلاحات هيكلية تعزز من الشفافية والمساءلة الإدارية، وتؤثر سلبا على جاذبية الجزائر للمستثمر الأجنبي المباشر الذي يعتبر مؤشرات الحوكمة والفساد عوامل حاسمة في اتخاذ قراراته الاستثمارية.

2.6.3مؤشر الحوكمة العالمي ومكوناته الفرعية خلال سنة 2023: يمكن عرض ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 10: الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر الحوكمة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2023

مؤشر الحوكمة العالمي ومكوناته الفرعية لسنة 2023	الترتيب العالمي	المشاركة والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	سيادة القانون	مكافحة الفساد
الجزائر	161	160	162	155	172	156	145

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متاح على الموقع:

https://www.dhaman.org

يظهر لنا الجدول أعلاه الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر الحوكمة العالمي لعام 2023، بكافة مكوناته الفرعية، ويشير إلى أن هناك أداء ضعيف وهيكل مؤسسي هش، مما يعد عائقا رئيسيا أمام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تظهر الجزائر في مراكز متأخرة جدا ضمن الترتيب العالمي، حيث كان ترتيبها الإجمالي في المؤشر ضمن الدول الأدنى، بينما سجلت المكونات الفرعية تدهورا لافتا، خاصة في بعد الجودة التنظيمية، حيث احتلت المركز 172، مما يشير إلى بيئة تشريعية وتنظيمية معقدة وغير فعالة تزيد من كلفة المعاملات على المستثمرين. كما يظهر الأداء ضعفا حادا في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (المركز 162)، والمشاركة والمساءلة (المركز 160)، مما ينعكس سلبا على الثقة والشفافية، ورغم أن ترتيب الجزائر في مؤشر مكافحة الفساد (المركز 145) كان أفضل نسبيا من باقي المكونات، إلا أنه لا يزال في النصف الأدنى، مما يؤكد أن فعالية الحكومة (المركز 155)، وسيادة القانون (المركز 156)تواجه تحديات كبيرة تتطلب إصلاحات مؤسسية عميقة لمعالجة البيئة الاستثمارية وتفعيل عملية التنويع الاقتصادي.

4.خاتمة:

بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية في سبيل توفير مناخ استثماري ملائم يتم من خلاله العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية غير أنه لايزال بعيدا عن إمكانية اعتباره كوسيلة تمويل معتمدة خارج مجال المحروقات

يتم من خلالها تعزيز التنمية الاقتصادية والنهوض والدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب عمل والقضاء على نسب البطالة أو التخفيض منها إلى حد معقول، فلتحقيق السياسة الاقتصادية يجب القيام بإصلاحات عميقة تساهم في ترقية الاستثمارات الأجنبية وجذبها إلى الوطن، حيث تسعى الجزائر كباقي الدول النامية لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إليها، وذلك من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يعزز تنويع اقتصادها الوطني والمشاركة في عمليات التنمية وتفعيلها،ولن يتجسد ذلك إلا عبر تحسين الأداء المؤسسي ومعالجة التحديات المتعلقة بالحوكمة والفساد التي تشكل المحددات الحقيقية لقرارات المستثمر الأجنبي.

النتائج: من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج :

-أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل التمويل الجديدة التي تستخدمها الدول التي تواجه عجزا في تمويلها.

-أن الجزائر تسعى إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه خصوصا بعد إدراكها لأهمية هذا النوع في نقل التكنولوجيا ومختلف المهارات التسويقية وغيرها.

-التأكيد على أن القانون الجديد هو الأداة الإجرائية لتحسين أداء الجزائر في مؤشرات الحوكمة، خاصة من خلال "المنصة الرقمية للمستثمر" التي تقلص البيروقراطية وتعزز الشفافية، وهو ما يعالج مباشرة إشكالية "ضعف الأداء المؤسسي" التي تم طرحها في الفرضية.

-أن الأزمة الصحية ساهمت في التقليل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-أدى التراجع في الترتيب العالمي لمؤشرات الحوكمة إلى إضعاف الميزة التنافسية للجزائر كوجهة استثمارية مفضلة مقارنة بغيرها من الدول النامية التي حققت تقدماً في هذه المؤشرات.

التوصيات: استنادا إلى ما تقدم ومن أجل جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر نوصي بما يلي:

-العمل على تخفيض البروتوكولات الصارمة التي تقف حاجزا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

-وضع محفزات جبائية وجمركية وغيرها، يتم من خلالها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

-إبرام الاتفاقيات الدولية الاستثمارية لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

-إيلاء أهمية قصوى إلى المشاكل البيروقراطية.

-تعزيز التبادل التجاري والعمل على رقمنة القطاعات.

-تكثيف إبرام الاتفاقيات الدولية لحماية وتشجيع الاستثمار، وتعزيز التبادل التجاري الإقليمي والدولي.

5.قائمة المراجع:

[1]محمد السعيد مزياني، ناصر دبة، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية فعالة للنهوض بالتنمية السياحية في الجزائر، مجلة الإقتصاد الصناعي، المجلد09، العدد01، (2019) ،ص04.

[2]الحاج سي فضيل، معمر حيتالة، حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية، مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، الجزائر، ص106.

[3]شهرزاد زغيب، ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد08، (2005)، ص148.

[4]الهادي لرباع، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال (2002–2011)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد09، العدد01، (2016)،ص347.

[5]شهرزاد زغيب، مرجع سبق ذكره، ص150

[6] Mustapha djaballah , Analyse et modélisation des investissements directs à l' étranger cas de l' algérie, revue cahiers economiques, volume(10), numéro02, , (2018) p 547.

[7]سلسبيل الطيب، وسيلة شربيط، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع وتحديات-، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 06، العدد01، (2022)، ص32.

[8]سمير شرقوق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، ص204.

[9]بوهنة حميدة، رقية عمارة، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (1990-2016"(، مجلة دراسات اقتصادية ومالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد 4، العدد 1، (2019) ، ص 31

[10]عمار حميود، نادية زوقارت، (2020)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإجتماعيةوالإقتصادية في الدول العربية(النفطية وغير النفطية)-دراسة قياسية للفترة(2000-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، ص252.

[11]سمير شرقوق، مرجع سبق ذكره، ص204.

[12]فؤاد محفوظي، سعد لبسط، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تقيمية تحليلية-حالة الجزائر-، ص117.

[13]مسعودة مقحوت، رجم نصيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حالة : قطاع الهاتف النقال-، ص36.

[14]دلال بن سمينة، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي، العدد35، ص 341-ص342.

[15]فاطمة الزهراء تليلاني، تحديد أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة2011-2017 دراسة تحليلية بتطبيق أسلوب ستة سيجما– six) (sigma، المجلد06، العدد02،(2019)، ص711-ص712.

[16]بلال مرابط، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من(1986-2018)، مجلة العلوم التجارية، المجلد18، العدد01،، (2019) ص186.

[17]فتيحة عبد اللاوي، دور السياسة النقدية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2015)، ص

[18]ليلى بوحديد، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية، مجلة تاريخ العلوم، العدد05، ص159-160.

[19]ناصر بوعزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: رؤيا المستجدات، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 01، العدد12، (2017)، ص26.

[20]نفس المرجع السابق.

[21]فوزية ساحي، تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، ص224.

[22]حكيمة حليمي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثرها في البطالة خلال الفترة (2006-2015)، دراسة تحليلية قياسية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد43،(2018)، ص14.

[23]عامر عيساني، بوبكو سلالي،، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة(2002-2012)، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد20، (2016) ص 25.

[24]نفس المرجع السابق، ص.26

[25]نفس المرجع، ص26.

[26]نوري حاشي، أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1972-2014)، ص46.

[27]سليم مجلح، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد17، ص256.

[28]أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده)، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد02، العدد01، (2020)، ص149-ص150.

[29]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443هـ الموافق ل24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار، العدد 50، 28 يوليو 2022.

[30]أميرة بحري، مرجع سبق ذكره، ص150.

[31]مختار بوناب، لزهاري زواويد، الاستثمار الأجنبي المباشر في سبيل التخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد03، (2018)،ص115–ص116.

[32]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد50، مرجع سبق ذكره.

[33]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 09–01 المؤرخ في 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ، العدد 44، الصادر بتاريخ 26 يوليو 2009، المادة 4 مكرر، ص 05

[34]علي همال، فطيمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل إتفاق الشراكة الأورو–متوسطي، مجلة الإقتصادوالمناجمنت، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، العدد04، (2005)،ص387.